الأمم المتحدة

E/CN.3/2015/16

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
17 December 2014
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة السادسة والأربعون

٣-٦ آذار/مارس ٢٠١٥

البند ٣ (ي) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: الإحصاءات الزراعية والريفية

تقرير منظمة الأغذية والزراعة عن المستجدات في مجال الإحصاءات الزراعية والريفية

مذكرة من الأمين العام

وفقا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢١٩/٢٠١٤، يتشرف الأمين العام بأن يحيل تقرير منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) عن المستجدات في مجال الإحصاءات الزراعية والريفية. ويتضمن التقرير '١' تقريرا للجنة التوجيهية للاستراتيجية العالمية يسلط الضوء على الأنشطة الرئيسية المضطلع بها لتنفيذ الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية؛ '٢' تقريرا يلخص العمل الذي قام به حتى الآن فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الزراعية والريفية، بما في ذلك برنامج عمل مقترح بشأن تحسين جدوى وموثوقية البيانات الغذائية المستقاة من الاستقصاءات المتعلقة باستهلاك الأسر المعيشية وإنفاقها؛ '٣' تقريرا عن وضع مبادئ توجيهية جديدة لبرنامج التعداد العالمي للزراعة لعام ٢٠٢٠ للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٥.

واللجنة مدعوة إلى التعليق على هذه المستجدات وتقديم مزيد من الإرشادات إلى اللجنة التوجيهية للاستراتيجية العالمية، وفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الزراعية والريفية، والفاو في تنفيذ الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات النظم الإحصائية الغذائية والزراعية والريفية الوطنية.

* E/CN.3/2015/1.

14-67357 (A) 190115 190115

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير منظمة الأغذية والزراعة عن المستجدات في مجال الإحصاءات الزراعية والريفية

أولا - مقدمة

١ - وفقا لطلب قدمته اللجنة خلال دورتها التاسعة والثلاثين المعقودة في عام ٢٠٠٨، أعد فريق عامل معني بالإحصاءات الزراعية بقيادة المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، يضم البنك الدولي والفاو ووزارة الزراعة في الولايات المتحدة، تقريرا قدم لمحة عامة عن القضايا الرئيسية في مجال الإحصاءات الزراعية واقترح إطارا للخطة الاستراتيجية لتحسين الإحصاءات الريفية والزراعية على الصعيدين الوطني والدولي.

٢ - وأقرت اللجنة مسار المقترح للعمل في دورتها الأربعين المعقودة في عام ٢٠٠٩، كما أُنشئ فريق ''أصدقاء الرئيس'' المعني بالإحصاءات الزراعية من أجل وضع خطة استراتيجية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية. وفي عام ٢٠٠٩، وُضعت ''الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية'' ونوقشت لاحقا في عدد من الاجتماعات الدولية والإقليمية مع عدد كبير من الخبراء من الوكالات الإحصائية الوطنية والدولية وصانعي السياسات والجهات المعنية. وفي الدورة الثانية والأربعين المعقودة في عام ٢٠١١، أقرت اللجنة المضمون التقني والتوجيهات الاستراتيجية الواردة في الاستراتيجية العالمية وحثت الفاو وفريق أصدقاء الرئيس على التعجيل في وضع خطة التنفيذ الرامية إلى تعزيز المنظومة الإحصائية الزراعية الوطنية. وقد عُرضت لاحقاً خطة العمل، المعروضة في شكل مساعدة فنية شاملة وبرنامج للتدريب والبحث، والتي تحدد إطار الإدارة لتوجيه تنفيذ الاستراتيجية العالمية، وأُقرت في الدورة الثالثة والأربعين للجنة في عام ٢٠١٢.

٣ - وخلال الدورة نفسها، أقرت اللجنة إنشاء فريق خبراء مشترك بين الوكالات معني بالإحصاءات الزراعية والريفية، ليكون بمثابة آلية جديدة لتوثيق الممارسات السليمة ولوضع مبادئ توجيهية جديدة بشأن المفاهيم والأساليب والمعايير الإحصائية للأمن الغذائي والزراعة المستدامة والتنمية الريفية. وفي هذا الصدد، حل فريق الخبراء محل فريق مدينة واي المعني بإحصاءات التنمية الريفية ودخل الأسر المعيشية الزراعية من خلال توسيع ولايته بحيث تشمل كامل نطاق مؤشرات التنمية الريفية. ومن المهام الإضافية لفريق الخبراء تيسير تنسيق وتكامل الإحصاءات المتعلقة بالأمن الغذائي والزراعة المستدامة والتنمية الريفية مع المعايير الإحصائية الدولية من المجالات الإحصائية ذات الصلة، وإسداء المشورة للمكتب العالمي بشأن برنامج البحوث الاستراتيجية العالمية.

٤ - وقُدم تقريران منتظمان إلى اللجنة الإحصائية عن التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤. وكان الهدف من التقرير المقدم إلى اللجنة في عام ٢٠١٥ توسيع نطاق التقريرين السابقين بتضمينه سردا إضافيا عن الأنشطة التي اضطلع بها فريق الخبراء وعرضا لبرنامج التعداد العالمي الجديد للفاو لعام ٢٠٢٠، مما سلط الضوء على الجهود المبذولة والمستجدات الحاصلة على الصعيد العالمي في مجال الإحصاءات الزراعية والريفية.

ثانيا - تقرير اللجنة التوجيهية العالمية عن تنفيذ الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية

ألف - مقدمة

٥ - يهدف هذا التقرير إلى إطلاع اللجنة الإحصائية على التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية منذ دورتها الخامسة والأربعين. ويقدَّم التقرير وفقا للمواضيع السبعة التالية '١' التقييم الشامل للتقدم المحرز في عام ٢٠١٤؛ '٢' الحكم والإطار الجديد للرصد والتقييم؛ '٣' استحداث أساليب فعالة من حيث التكلفة؛ '٤' تنفيذ المساعدة التقنية والتدريب؛ '٥' تنسيق المبادرات في مجال بناء القدرات الإحصائية تحت مظلة الاستراتيجية العالمية؛ '٦' التمويل؛ '٧' الطريق إلى الأمام والأولويات لعام ٢٠١٥.

باء - التقييم الشامل للتقدم المحرز في عام ٢٠١٤

٦ - استنادا إلى الأولويات التي حُددت باعتبارها الطريق إلى الأمام لعام ٢٠١٤ الواردة في التقرير المرحلي السابق، حُققت كل الأهداف تقريبا لعام ٢٠١٤.

٧ - فقد قام المكتب العالمي بما يلي: '١' استحدثَ آليات تنسيق أفضل بين المكتب العالمي والشركاء المنفذين الإقليميين؛ '٢' بذل جهودا كبيرة في تنسيق عمل الاستراتيجية العالمية مع المبادرات الأخرى لتنمية القدرات الإحصائية وفي بدء تنفيذ خطة الاتصالات للاستراتيجية العالمية؛ '٣' استحدث إطارا للرصد والتقييم، وأولى التنسيق بين مختلف الأطر الإقليمية انتباها خاصا؛ '٤' منح الأولوية والتعجيل في تنفيذ أنشطة البحث؛ ووضع المبادئ التوجيهية والمواد التقنية المرتبطة بها؛ '٥' بدأ الإعداد لسجل بالأساليب الفعالة من حيث التكلفة، والمعايير والممارسات السليمة المزمع تشاطرها مع البلدان؛ '٦' ساهم في إنشاء فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الزراعية والريفية. بيد أنه ما زال يتعين بذل جهود لجمع تمويل أكبر في المناطق التي تعاني نقصا في التمويل.

٨ - ففي أفريقيا، نشر مصرف التنمية الأفريقي تقريرا عن نتائج المرحلة الأولى من عملية التقييم القطري، وقدم الدعم إلى عملية الخطة الاستراتيجية للإحصاءات الزراعية والريفية في سبعة بلدان. كما قدم المكتب الإقليمي للفاو، مع مصرف التنمية الأفريقي، المساعدة التقنية من أجل إجراء تقييمات قطرية متعمقة في سبعة بلدان. وفي ما يتعلق بأنشطة التدريب، بدأت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تحسين قدرات مراكز التدريب الإقليمية وقدمت منحا دراسية لإعداد دراسات طويلة وقصيرة الأجل. وعلاوة على ذلك، نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حلقات عمل وحلقات دراسية للتأكد من دمج الاحتياجات التدريبية في الخطط القطاعية. وكان العمل المقرَّر لرسم معالم إطار رصد وتقييم البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا أُرجئ إلى عام ٢٠١٥ بسبب المراجعة الكاملة لإطار نتائج البرنامج في عام ٢٠١٤.

٩ - وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وضع المكتب الإقليمي للفاو لمنطقة المحيط الهادئ الصيغة النهائية للتقييمات القطرية المعمَّقة التي أجريت في خمسة بلدان وبدأ العمل في ثلاثة بلدان أخرى. وإضافة إلى ذلك، عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والمعهد الإحصائي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ حلقات عمل عدة للتأكد من دمج الاحتياجات التدريبية في الخطط القطاعية؛ وعززا قدرة مؤسسات التدريب الوطنية والإقليمية؛ ووضعا المناهج الدراسية الموحدة والمقررات الدراسية ومواد التعلم الإلكتروني.

جيم - الإدارة والإطار الجديد للرصد والتقييم

١ - الإدارة

١٠ - هياكل الإدارة التي أنشئت لتوجيه تنفيذ الاستراتيجية العالمية على الصعيدين العالمي والإقليمي تعمل بفعالية كما هو مقرر.

١١ - وعلى الصعيد العالمي، عقدت اللجنة التوجيهية العالمية جلستين مباشرتين وجلسة افتراضية في عام ٢٠١٤. فقد عقدت اللجنة جلستها الثامنة في آذار/مارس ٢٠١٤، وأقرت فيها تخصيص الأموال للمكتب العالمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في عام ٢٠١٤. وعقدت جلسة تشاورية إلكترونية للجنة في تموز/يوليه ٢٠١٤ لإقرار تخصيص الأموال لأفريقيا، واقتراح إعادة تنظيم الأمانة الإقليمية لتنفيذ الاستراتيجية العالمية في أفريقيا. وعقدت جلستها التاسعة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، التي أتاحت الفرصة لإطلاع أعضاء اللجنة على آخر مستجدات برنامج البحث والإنجازات الرئيسية لعنصر التدريب. وإضافة إلى ذلك، أحيط الأعضاء علما بالنتائج القطرية التي تحققت في التنفيذ في منطقة أفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط

الهادئ، وبأوجه التآزر بين الاستراتيجية العالمية والمبادرات الإحصائية الجارية الأخرى لتنمية القدرات.

١٢ - وأجرى المجلس التنفيذي ثلاث مشاورات إلكترونية في عام ٢٠١٤: أُجريت المشاورة الأولى في شباط/فبراير لإقرار خطط العمل لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ والمكتب العالمي (نيابة عن اللجنة التوجيهية العالمية) لعام ٢٠١٤؛ وأُجريت الثانية في نيسان/أبريل، للموافقة على طلب مصرف التنمية الأفريقي بأن تسدَّد له المصروفات التي تكبدها قبل إنشاء الصندوق الاستئماني الإقليمي؛ وأجريت المشاورة الثالثة في حزيران/يونيه لإقرار خطة العمل السنوية لأفريقيا.

١٣ - وعلى الصعيد الإقليمي، عقدت اللجنة التوجيهية الإقليمية جلستها الثالثة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ في بانكوك. وكان الغرض من الجلسة استعراض الأنشطة الجارية، وإقرار مشروع خطة العمل والميزانية لعام ٢٠١٥ والموافقة على القائمة الجديدة للبلدان ذات الأولوية التي ستشملها الأنشطة في عام ٢٠١٥. وعُقدت الجلسة الثالثة للجنة التوجيهية الإقليمية لأفريقيا في نيسان/أبريل ٢٠١٤ في نيروبي للموافقة على الرئاسة الجديدة للجنة؛ وإقرار خطة العمل لعام ٢٠١٤؛ وإقرار المنهجية ونتائج التقييمات القطرية لمؤشرات قدرات الإحصاءات الزراعية، والاتفاق على إجراء التقييمات القطرية على نطاق ضيق (يقتصر على مؤشرات قدرات الإحصاءات الزراعية) في عام ٢٠١٥ وعلى نطاق كامل في عام ٢٠١٧.

١٤ - وأُحرزَ تقدم كبير في ما يتعلق بإنشاء المكتب العالمي والمكاتب الإقليمية. فالمكتب العالمي يعمل بكامل موظفيه؛ والمكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ أعاد إعلان وظيفة المنسق المكتب الإقليمي؛ وفي أفريقيا، أعيد تنظيم الأمانة الإقليمية بالاستعانة بخبراء استشاريين في تطبيق الاستراتيجية العالمية.

١٥ - وبُذلت جهود كبيرة من أجل تعزيز آليات التنسيق بين الشركاء المشاركين والمبادرات الأخرى ذات الصلة. وعُقدت اجتماعات منتظمة بين الشركاء المنفِذين: فقد عُقد اجتماع في روما في أيلول/سبتمبر بين الشركاء المنفذين الإقليميين في أفريقيا وآسيا والمكتب العالمي ومن المقرر عقد اجتماع آخر في آذار/مارس ٢٠١٥ في بانكوك. ويدأب المكتب العالمي بصورة منتظمة على حضور كل اجتماعات اللجنة التوجيهية الإقليمية في آسيا وأفريقيا كما يعكف منسق تقديم المساعدة والتدريب التقنيين بالمكتب العالمي على تعزيز التعاون بين المنطقتين المنفذتين.

١٦ - وأحرز تقدم إلى حد ما في إعداد الأنشطة المقبلة في المناطق الثلاث التي ما زالت تشكو من نقص في الأموال (أمريكا اللاتينية والشرق الأدنى وبلدان رابطة الدول المستقلة). وأقرت اللجنة الإحصائية المشتركة بين دول رابطة الدول المستقلة مسودة المشروع لخطة العمل الإقليمية لبلدان رابطة الدول المستقلة فيما بلغ المشروع النهائي المرحلة الأخيرة من وضع صيغته النهائية. واستفادت المنطقة من مساهمة قدمها البنك الدولي للاضطلاع بالأنشطة التي من شأنها المساهمة في تحقيق أهداف الاستراتيجية العالمية. ومن المقرر عقد حلقة عمل في شباط/فبراير ٢٠١٥، حيث ستناقش أوجه التآزر مع الاستراتيجية العالمية، فضلا عن المسائل المتعلقة بالتمويل. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يجري حاليا استعراض مشروع خطة العمل الإقليمية قبل تقديمها بصيغتها النهائية. ويساهم أيضا مصرف التنمية للبلدان الأمريكية في تنفيذ الاستراتيجية العالمية في هذه المنطقة عن طريق تمويل الأنشطة الرامية إلى تحسين منهجيات الدراسات الاستقصائية الزراعية. ومن المتوقع إنشاء لجنة توجيهية إقليمية وعقد مؤتمر إقليمي للجهات المانحة في عام ٢٠١٥ من أجل جمع أموال إضافية. وفي الشرق الأدنى، كلفت اللجنةُ الإحصائية الإقليمية اللجنةَ الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا والمكتبَ الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة بأن تضعا خطة عمل إقليمية للشرق الأدنى. ومن الضروري وضع خطة العمل الإقليمية في صيغتها النهائية، وسينظم مؤتمر إقليمي للجهات المانحة واجتماع للجنة التوجيهية الإقليمية في عام ٢٠١٥.

١٧ - وبدأ العمل بخطة الاتصالات للمكتب العالمي في عام ٢٠١٤. وتم إنتاج عدة مواد للدعوة ووضع نظام تصميم شكلي منسق ستعتمده المناطق. وقد بذلت جهود كبيرة لإصدار النشرة الإلكترونية الشهرية للمكتب العالمي وإنشاء موقعه الشبكي (http://www.gsars.org). وبالإضافة إلى ذلك، شرعت المنطقة الأفريقية في إصدار رسالة إخبارية على أساس منتظم تسلط الضوء على الأنشطة المنفذة في المنطقة. ويجري وضع خطط تتعلق بالاتصالات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٢ - الإطار الجديد للرصد والتقييم

١٨ - وضع موظفو المكتب العالمي بدعم من خبيرين في الرصد والتقييم الصيغة النهائية لتصميم إطار عمل جديد للرصد والتقييم يسمح بتقديم تقارير بمستوى تفصيل أعلى، وفي نفس الوقت، تجميع التقارير على المستويين العالمي والإقليمي، وشاركت المناطق وأعضاء اللجنة التوجيهية العالمية، بما في ذلك الجهات المانحة الرئيسية، في تنقيح هذا العمل.

١٩ - ويولي الإطار الجديد للرصد والتقييم اهتماما خاصا للتنسيق بين مختلف الأطر الإقليمية، مع مراعاة أهمية وجود مؤشرات مفيدة وقابلة للقياس بسهولة. وفي هذا الصدد،

تمت مراجعة الإطار المنطقي للاستراتيجية العالمية الجديدة على أساس الركائز الثلاث للاستراتيجية العالمية والنواتج الرئيسية الأربعة للبرنامج.

٢٠ - ولكفالة توحيد النواتج على جميع المستويات، يجرى تحليل تقاطعي للأطر المنطقية للمكتب العالمي والمنطقتين. وعلاوة على ذلك، تم إجراء تقييم منهجي لمؤشرات النواتج بغرض تحديد النواتج التي تسهم بشكل مباشر في الاستراتيجية العالمية وغيرها من النواتج المتوسطة التي صنفت بوصفها أنشطة. ونتيجة لعملية التنقيح، يتيح إطار العمل الجديد أيضا تقديم تقارير عن مستوى النشاط. وبالإضافة إلى ذلك، يتضمن إطار العمل الجديد جانبا جديدا لم يكن موجودا في الصيغة الأولية: هو رصد الأنشطة على الصعيد القطري. والغرض من هذا البعد الجديد هو تبين الأنشطة الخاصة بتحديد مؤشرات واضحة على الصعيد القطري من حيث النواتج والأنشطة على السواء.

٢١ - وسيعتمد جميع الشركاء والمناطق الإطار المنقح. وهو يهدف إلى تحقيق المستوى الأمثل من التنسيق بين الأطر الإقليمية والعالمية، وإتاحة رصد تكامل التمويل الوارد من خارج الصندوق الاستئماني العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، يهدف إلى أن يعكس الجانب التحفيزي للاستراتيجية العالمية.

دال - استحداث أساليب فعالة من حيث التكلفة

٢٢ - بدأ تنفيذ الأنشطة البحثية في أوائل عام ٢٠١٣ بعد إقرار قائمة أولويات البحوث (المستقاة من خطة البحوث الواردة في خطة العمل لتنفيذ الاستراتيجية العالمية) أثناء اجتماع للخبراء عقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وأعقب ذلك تخصيص اللجنة التوجيهية العالمية والمجلس التنفيذي العالمي للميزانيات المرتبطة بها في الربع الأول من عام ٢٠١٣. وخلال عام ٢٠١٤، بذل المكتب العالمي جهودا ملحوظة لضمان تقديم خطة البحوث. ونظمت خطة البحوث لعام ٢٠١٤ استراتيجياً لتجميع مختلف مواضيع البحث في المسائل البحثية الرئيسية العشرة. ونوقشت نتائج الأنشطة البحثية خلال الاجتماعين الثاني والثالث للجنة الاستشارية العلمية اللذين نظما في روما في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، على التوالي.

٢٣ - وبغرض ضمان التنفيذ الفعال لكل مسألة والتعجيل بتقديم نتائج البحوث، تم اعتماد النهج التالي: '١' وضعت خطة عمل مفصلة لكل موضوع؛ '٢' تم الاضطلاع بالعمل بالتعاون الوثيق مع الخبراء الاستشاريين لاستكمال ونشر بعض نتائج البحوث الأولية التي بدأت في عام ٢٠١٣ واستعرضتها اللجنة الاستشارية العلمية؛ '٣' جرى تحديد مؤسسات

البحوث المؤهلة عن طريق طلبات العروض، وتم اختيار أفضل المؤسسات للاستعانة بمصادر خارجية في الاضطلاع بجزء من أنشطة البحث تحت الإشراف الفني للمكتب العالمي؛ '٤' تم تحقيق أوجه تكامل وتآزر مع أنشطة البحث التي تضطلع بها مبادرات أخرى من قبيل مشروع الثروة الحيوانية الذي نفذته الفاو، ومشروع نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية الذي نفذته الفاو والبنك الدولي/مشروع استقصاء قياس مستوى المعيشة. وتقدم الفروع التالية لمحة عامة عن حالة الأنشطة في عام ٢٠١٤، مقسمة وفق مسائل البحث.

٢٤ - ففي إطار موضوع ''الإطار المفاهيمي للإحصاءات الزراعية''، يجري الاضطلاع بأربعة أنشطة. وعن موضوع ''نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتعلق بالزراعة (وعنوانه الآن نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية للزراعة والحراجة ومصائد الأسماك)''، استعرضت اللجنة الاستشارية العلمية المذكرة المفاهيمية بشأن نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية للزراعة والحراجة ومصائد الأسماك، وتولى فريق خبراء دولي وضع مشروع مبادئ توجيهية واستعراضه في أوائل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. ويجري حاليا اختبار هذا النظام في ٤ بلدان (أستراليا وإندونيسيا وكندا وكولومبيا) وستنشر المبادئ التوجيهية في صيغتها النهائية في الربع الأول من عام ٢٠١٥. أما فيما يتصل بموضوع ''إطار الدراسات الاستقصائية المتكاملة''، فقد وُضعت الصيغة النهائية للتقرير التقني ونُشرت في تموز/يوليه ٢٠١٤، ومن المتوقع أن تنشر المبادئ التوجيهية في صيغتها النهائية في الربع الأول من عام ٢٠١٥. وفيما يتعلق بموضوع ''وضع دراسة استقصائية زراعية وريفية متكاملة''، جرى وضع نهج متكامل للدراسات الاستقصائية العادية لتجميع المجموعة الدنيا من البيانات الأساسية. ويتمثل الهدف الأول لمشروع الدراسة الاستقصائية الزراعية والريفية المتكاملة في وضع تصميم ومنهجية لدراسة استقصائية متعددة الأغراض في الملكيات الزراعية تهدف إلى تجميع كل البيانات الزراعية المفيدة على أساس منتظم. ويشمل التصميم المنهجي عرضا محددا لما يلي: '١' المعلومات التي يتعين تجميعها، '٢' مختلف الخيارات لتجميع المعلومات على مر الزمن (على أساس سنوي أو متعدد السنوات)؛ '٣' مختلف أنواع الملكيات الزراعية المشاركة في الدراسة الاستقصائية. ويتمثل الهدف الآخر لمشروع الدراسة الاستقصائية الزراعية والريفية المتكاملة في تنفيذ دراسة استقصائية متعددة الأغراض في البلدان ذات الأولوية التي تستهدفها الاستراتيجية العالمية. ولذا فإن الشروط الرئيسية تتمثل في إمكانية تنفيذها في بلدان نامية وإدماجها في عمليات تجميع البيانات الجارية ومبادرات تنمية القدرات. وستوضع الصيغة النهائية للتقرير التقني في بداية عام ٢٠١٥. وفيما يخص موضوع ''مراجعة المجموعة الدنيا من البيانات الأساسية''، استُكملت أعمال الاستعراض وأنشئت

روابط مباشرة مع أداة الدراسة الاستقصائية الزراعية والريفية المتكاملة ومتغيرات المبادئ التوجيهية الجديدة لبرنامج التعداد العالمي للزراعة لعام ٢٠٢٠.

٢٥ - وفي إطار موضوع ''تحسين منهجيات الأطر الرئيسية لأخذ العينات'' تم الاضطلاع بمواضيع البحث الثلاثة التالية: '١' تحديد أنسب أطر أخذ العينات لأنواع معينة من الأراضي؛ '٢' تحسين أساليب للربط بين أطر المناطق وأطر القوائم؛ '٣' تحسين استخدام النظام العالمي لتحديد المواقع، ونظم المعلومات الجغرافية، والاستشعار من بُعد من أجل إنشاء إطار رئيسي لأخذ العينات. وتولت اللجنة الاستشارية العلمية استعراض التقارير الفنية المتعلقة بالمواضيع الثلاثة كلها وتنقيحها وتحريرها ونشرها عن طريق الموقع الشبكي للاستراتيجية العالمية. وفي الوقت نفسه، أُعدَّ مشروع دليل الأطر الرئيسية لأخذ العينات، واستُعرض خلال اجتماع للجنة الاستشارية العلمية، وعُرض أثناء اجتماع للخبراء عقد في روما في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. ومن المتوقع أن ينشر في الربع الأول من عام ٢٠١٥. وتجري اختبارات ميدانية في ثلاثة بلدان تجريبية (رواندا وغواتيمالا ونيبال)، وستستخدم النتائج لمراجعة الدليل. وسيتم الاضطلاع في عام ٢٠١٥ بإنشاء حزمة لغة البرمجة آر (R)، والاستفادة من مجموعة الوظائف الموجودة أصلا في البرامج المفتوحة المصدر التي تدعم وضع أطر رئيسية لأخذ العينات وتنظيم الدراسات الاستقصائية في البلدان.

٢٦ - وفي إطار موضوع ''تحسين أساليب جمع البيانات''، أجريت ثلاثة مواضيع بحث. فقد نُشرت مشاريع مبادئ توجيهية في آب/أغسطس ٢٠١٤ عن موضوع البحث ''أساليب تقدير تكلفة الإنتاج في البلدان النامية''، إلى جانب استعراض شامل للمؤلفات (نشر بالاشتراك مع المركز المشترك للبحوث التابع للمفوضية الأوروبية). وتجري اختبارات ميدانية في إندونيسيا وتونس وكولومبيا، وسوف تستخدم النتائج لتنقيح المبادئ التوجيهية التي من المتوقع أن تنشر في آذار/مارس ٢٠١٥. أما فيما يتعلق بموضوع البحث ''تحسين الأساليب لتقدير الخسائر ما بعد الحصاد''، فقد تم الانتهاء من استعراض المؤلفات بالاستناد إلى العمل الأولي الذي أجراه باحث من دائرة البحوث الاقتصادية التابعة لوزارة الزراعة في الولايات المتحدة، وتم تعيين أحد كبار الموظفين الإحصائيين لمواصلة هذا العمل الهام الذي تلح البلدان في طلبه. وأنشئ في الفاو فريق تقني مصغر يضم أخصائيين إحصائيين وأخصائيين مواضيعيين للعمل مع الخبير الاستشاري. وأعد التقرير التقني الأول واستُعرضت المؤلفات والعمل جارٍ على إقامة تآزر مع العمل المضطلع به عن طريق شبكة أوسع نطاقا بشأن خسائر الأغذية وإهدارها، بقيادة معهد الموارد العالمية. ومن المقرر وضع الصيغة النهائية للمبادئ التوجيهية النهائية المتعلقة بخسائر ما بعد الحصاد قبل نهاية عام ٢٠١٥. وفيما يتصل بموضوع البحث

''تسخير التكنولوجيا الجديدة لاستخلاص البيانات الميدانية وتجميعها''، وضع البنك الدولي/فريق دراسة قياس مستويات المعيشة برامجيات المساعد الحاسوبي لإجراء المقابلات الشخصية بدعم قدمته الاستراتيجية العالمية. والبرامجيات متاحة حاليا وهي تؤدي وظيفتها. وسوف تختبر في عام ٢٠١٥ في بلدان مختارة لإجراء تعدادات ودراسات استقصائية.

٢٧ - وفي إطار موضوع ''تحسين أساليب تقدير تعداد رؤوس الماشية ومنتجاتها''، وقعت جامعة نيو إنغلاند في أستراليا على اتفاق بغية إجراء بحوث بشأن هذا الموضوع. وستنفذ هذه الأنشطة في عام ٢٠١٥. ومن المتوقع وضع الصيغة النهائية لمبادئ توجيهية محددة بشأن أفضل الممارسات المتعلقة بماشية البدو الرحل التي تعتبر أولوية في المنطقة الأفريقية، بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٥.

٢٨ - وفي إطار موضوع ''تحسين نهج إحصاءات الأمن الغذائي'' ثمة موضوعان رئيسيان مطروحان للبحث. ويضطلع فريق عامل تقني أنشئ في إطار فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الزراعية والريفية حاليا بموضوع البحث ''تحسين أساليب قياس الاستهلاك الغذائي'' بغرض تقديم إرشادات إلى اللجنة التوجيهية العالمية والمكتب العالمي لتنفيذ خطة العمل. ويجري الإبلاغ عن تنفيذ الأنشطة المضطلع بها في إطار هذه المسألة بشكل منفصل. أما موضوع البحث ''تحسين منهجية كشوفات الأغذية''، فإن البحث الذي تضطلع به الشعبة الإحصائية بالفاو سيستخدم كأساس لصياغة مبادئ توجيهية منقحة لتنفيذ المنهجية على الصعيد القطري في عام ٢٠١٥.

٢٩ - وفي إطار الموضوع ''تحسين أساليب تقديرات المحاصيل''، تم توقيع اتفاق في نهاية عام ٢٠١٤ مع المعهد الهندي لبحوث الإحصاءات الزراعية بشأن وضع أساليب لتقدير المساحة المزروعة والغلة والإنتاج تحت مختلف أحوال الزراعة (الشجراء الخالصة والخليطة والمستمرة). وأُعد تقرير أولي لاستعراض المنشورات في هذا الخصوص، ومن المتوقع وضع المبادئ التوجيهية في صيغتها النهائية بحلول منتصف عام ٢٠١٦. وهناك مجال آخر من مجالات البحوث يتصل بأساليب تقدير غلة المحاصيل الدرنية. فقد قام فريق البنك الدولي/دراسة قياس مستويات المعيشة بالتعاون مع وزارة الزراعة والموارد الطبيعية في زنجبار، في إطار عملها المتعلق بقياس المساحة، بالتحقق من صحة أساليب قياس المنيهوت باستخدام يوميات المنيهوت، والدراسات الاستقصائية المتعلقة بسحبه، وحصاد محاصيله. ويعكف فريق دراسة قياس مستويات المعيشة على إعداد تقرير تقني عن هذه التجربة سيصدر في عام ٢٠١٥.

٣٠ - وفي إطار الموضوع ''تحسين منهجية استخدام الاستشعار من بُعد'' ثمة ثلاثة مواضيع بحثية يعتزم تناولها. وفيما يتعلق بموضوع البحث ''نحو أساليب تتسم بالكفاءة والدقة لاستخدام الاستشعار من بعد'' وضعت الورقة التقنية في صيغتها النهائية وجرى نشرها. وفيما يتعلق بموضوع البحث ''أساليب استخدام قواعد بيانات الغطاء الأرضي/استخدام الأراضي'' تم إعداد مشروعي قرارين: يتناول أولهما، المعنون ''التحليل الأولي لإعداد البيانات وجمعها''، الأعمال والنتائج السابقة بشأن قواعد البيانات الوطنية القائمة والمتعلقة بالغطاء الأرضي والتكلفة النسبية للقرارات البديلة/منتجات الوفرة، أما التقرير الثاني، المعنون ''تحسين أساليب استخدام قواعد البيانات القائمة المتعلقة بالغطاء الأرضي - استخدام الأراضي لأغراض الإحصاءات الزراعية''، فيوجز الاحتياجات من البيانات ومجموعة البيانات المتاحة المتعلقة بالغطاء الأرضي/استخدام الأراضي، ويقترح نُهجا للاختبار الميداني بغية تقييم المنصات وأجهزة الاستشعار المتاحة، والمؤشرات الخاصة بفعالية التكاليف، كما يقترح نَهجاً للاختبار الميداني بغية التحقق من نواتج رصد الأرض. ويجري الآن تنظيم الاختبارات الميدانية وستظهر نتائجها في الصيغة النهائية للمبادئ التوجيهية. وفيما يتعلق بموضوع البحث ''فعالية تكاليف الاستشعار من بُعد في البلدان النامية'' أجري استعراض مبدئي للمنشورات، وسيتولى أحد الخبراء الاستشاريين إعداد الورقة التقنية في عام ٢٠١٥. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يُنشر كتيب المبادئ التوجيهية بشأن استخدام الاستشعار من بُعد في مجال الإحصاءات الزراعية في عام ٢٠١٥. وسوف يدمج الدليل ما خلصت إليه المواضيع البحثية الثلاثة من نتائج إضافة إلى الموضوع البحثي المعنون ''تحسين تكامل المعلومات الجغرافية والإحصاءات'' لكي توضع في متناول الإحصائيين القطريين.

٣١ - وفي إطار الموضوع ''تحسين نوعية البيانات الإدارية واستخدامها'' وقع الاختيار على جامعة ولاية آيوا، وجامعة ماكيريري في أوغندا للعمل معا في هذا الخصوص. وقد صدر تقريراهما التقنيان الأول والثاني، بما في ذلك استعراض للمنشورات وتحليل للثغرات، فيما يُنتظر صدور المبادئ التوجيهية بصيغتها النهائية في شباط/فبراير ٢٠١٦. غير أن جميع التقارير التقنية ذات الصلة سوف تُنشر في عام ٢٠١٥.

٣٢ - وفي إطار موضوع ''المؤشرات وأساليب الجمع المتعلقة بمصائد الأسماك الصغيرة النطاق'' هناك موضوعان يعتزم تناولهما. ففيما يتعلق بموضوع ''وضع نموذج لمصائد الأسماك وتربية المائيات لأغراض التعدادات والدراسات الاستقصائية'' أتيح اثنان من مشاريع المبادئ التوجيهية سينشران في مطلع عام ٢٠١٥. أما فيما يخص الموضوع الثاني المعنون ''إدماج

مصائد الأسماك الداخلية الصغيرة النطاق وتربية المائيات في إطار رئيسي لأخذ العينات''، فمن المقرر الاضطلاع بهذا النشاط في عام ٢٠١٥.

٣٣ - وفي إطار الموضوع ''تحسين تكامل المعلومات الجغرافية والإحصاءات'' هناك خط بحثي محدد بشأن وضع أساليب محكمة تقوم على معلومات إحصائية تتعلق بالتوزيع المكاني لمختلف أنواع المعلومات الجغرافية وبيانات الدراسات الاستقصائية المستقاة من مرجعيات جغرافية. وهناك ورقة بحثية متاحة في هذا الموضوع ويجري حاليا تنقيحها لكي تُنشر في بداية عام ٢٠١٥.

٣٤ - ولكي توضع جميع هذه النتائج في متناول مجتمع المستخدمين، يجري العمل على إنشاء مستودع سيدخل حيز التشغيل خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٥.

٣٥ - وطوال عام ٢٠١٤، أعد المكتب العالمي ما مجموعه ١٦ منشورا، بما في ذلك ورقات تقنية وضعت في إطار عناصر البحث. وجميع تلك المنشورات متاحة على الرابط التالي: http://www.gsars.org/category/publications/. وقد أتيحت المبادئ التوجيهية التالية في تموز/يوليه: ''المبادئ التوجيهية للخطط الاستراتيجية للإحصاءات الزراعية والريفية''؛ و ''المبادئ التوجيهية لتقييم قدرة البلدان على إنتاج الإحصاءات الزراعية والريفية'' و ''المبادئ التوجيهية للتقييمات القطرية المتعمقة''. ونشر ''دليل توفير إمكانية الحصول على البيانات الجزئية الزراعية'' في آب/أغسطس، ووضعت الصيغة النهائية للمبادئ التوجيهية المتعلقة بتقدير انبعاثات غاز الدفيئة في تشرين الثاني/نوفمبر. وعلاوة على ذلك، أنجز تقرير عن المجموعة الدنيا من البيانات الأساسية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وبالإضافة إلى ذلك، أحرز تقدم كبير في المبادئ التوجيهية التالية: '١' المبادئ التوجيهية بشأن إطار الدراسات الاستقصائية المتكاملة؛ '٢' دليل عن أساليب تقدير تكلفة الإنتاج في البلدان النامية؛ '٣' المبادئ التوجيهية للتصنيفات الزراعية؛ '٤' المبادئ التوجيهية لمصائد الأسماك وتربية المائيات في إطار التعداد؛ '٥' المبادئ التوجيهية للماشية لدى البدو الرحل. وفي إطار عنصر التدريب على الصعيد العالمي، أُنجز في عام ٢٠١٤ وضع مواد التعلم الإلكتروني التي تربط بين التعدادات السكانية والزراعية، ومن المتوقع أن يبدأ نشرها والتدريب الفعلي عليها في عام ٢٠١٥.

هاء - تنفيذ المساعدة التقنية والتدريب

٣٦ - تعكف البلدان على اتخاذ إجراءات ومبادرات استجابةً للاستراتيجية العالمية. ويزداد طلب هذه البلدان تدريجيا على الدعم من أجل استخدام منهجيات فعالة في كلفتها كما تعمل

على تلبية الاحتياجات البحثية المفصَّلة للشركاء في تنفيذ الاستراتيجية العالمية. ويسهم توافر الأساليب الفعالة في كلفتها واستخدامها بشكل تدريجي وزيادة الشراكات التي تنشأ في إطار الاستراتيجية العالمية في تحقيق الهدف العام المتمثل في جمع بيانات أفضل. ويتم استقاء المعلومات المتعلقة بالتقدم الجاري وتعقبها ونشرها من خلال الموقع الشبكي للاستراتيجية العالمية، والنشرة الإلكترونية التي يصدرها المكتب العالمي شهريا والمواقع الشبكية للشركاء المنفذين.

٣٧ - وفي إطار عنصر المساعدة التقنية، أُنجزت في أفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ المرحلة الأولى من التقييم القطري، التي تسمح بحصر البلدان ذات الأولوية من كل منطقة وتقدم مؤشرات على الاحتياجات الرئيسية من المساعدة التقنية على الصعيد القطري. كما أُنجزت تلك المرحلة في ١٣ بلدا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ونشرت المنطقة الأفريقية نتائج هذه العملية التي تشمل ٥٢ بلدا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وجرت تقييمات قطرية متعمقة في أفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ إثر الانتهاء من أول التقييمات الذاتية. وتلك التقييمات القطرية المتعمقة تطابق في الواقع مرحلة تقييم الخطط الاستراتيجية للإحصاءات الزراعية والريفية. وفيما يتصل بالأنشطة المضطلع بها في إطار الاستراتيجية العالمية أنجز المكتب الإقليمي للفاو في أفريقيا، تحضيرا لتنفيذ هذه الاستراتيجية، تقييمات قطرية متعمقة من خلال منحة تلقتها مؤسسة بيل وميليندا غيتس في البلدان التالية: إثيوبيا وأوغندا بوركينا فاسو وغانا ومالي ونيجيريا. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وضع المكتب الإقليمي للفاو الصيغة النهائية للتقييمات القطرية المتعمقة في إندونيسيا وبنغلاديش وبوتان وساموا وسري لانكا وبدأ بإجراء التقييمات في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وفيجي وميانمار.

٣٨ - وبناء على توصية من المكتب العالمي، قررت المنطقة الأفريقية في عام ٢٠١٤ تقديم الدعم إلى البلدان في تصميم الخطط الاستراتيجية للإحصاءات الزراعية والريفية مباشرة، وذلك لتجنب عبء الاضطلاع بعمليتين هما: التقييمات القطرية المتعمقة ولاحقا إلى الخطط الاستراتيجية. وفي عام ٢٠١٤، قدم مصرف التنمية الأفريقي الدعم في وضع الخطط الاستراتيجية في البلدان التالية: بنن والسنغال والسودان وكابو فيردي وكوت ديفوار وكينيا. وعلاوة على ذلك، اختيرت بوروندي باعتبارها البلد الرائد لتنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بوضع الخطط الاستراتيجية، وتلقت دعما مشتركا من مصرف التنمية الأفريقي والمكتب العالمي في عام ٢٠١٤. وعمل مصرف التنمية الأفريقي والفاو ووزارة الزراعة في الولايات المتحدة معاً في جمهورية تترانيا المتحدة على تقديم الدعم في وضع الصيغة النهائية لخطة العمل المتعلقة بالخطة الرئيسية في مجال الإحصاءات الزراعية. وقدم المكتب العالمي ووزارة الزراعة

في الولايات المتحدة الدعم نفسه إلى ملاوي في وضع الصيغة النهائية لخطة العمل المتعلقة بالإحصاءات الزراعية. وفي مجال المساعدة التقنية قدم مصرف التنمية الأفريقي أيضا دعما محددا لكابو فيردي في إعداد التعداد الزراعي، ولرواندا في وضع الصيغة النهائية لنتائج الدراسة الاستقصائية الزراعية الوطنية لعام ٢٠١٣.

٣٩ - وقد بلغ تنفيذ أنشطة التدريب، التي تشمل وضع مناهج للتدريب الإقليمي، وتقييم احتياجات التدريب، وتعزيز مؤسسات التدريب القائمة، مرحلة متقدمة جدا أيضا، وبخاصة في أفريقيا. وفي هذه المنطقة، أثبت تقديم المنح الدراسية من خلال خطة العمل الإقليمية وشركاء التنفيذ أنه ناجح إلى حد كبير (بدأ ٣٣ طالبا يحملون شهادة ماجستير تدريبا على الإحصاءات الزراعية، قدمته أفضل الجامعات ومراكز التدريب الإقليمية المعنية بالإحصاءات، المتخصصة في الإحصاءات الزراعية في أفريقيا وهي: المدرسة الوطنية العليا للإحصاءات والاقتصاد التطبيقي - أبيدجان، والمدرسة الوطنية للإحصاءات والتحليل الاقتصادي - داكار، ومركز التدريب الإحصائي لشرق أفريقيا - دار السلام، والمعهد دون الإقليمي للإحصاءات والاقتصاد التطبيقي - ياوندي). وعلاوة على ذلك، وُجهت جهود اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى وضع مناهج متواءمة للتدريب الرسمي على ثلاثة مستويات مختلفة وإعداد كتب دراسية موحدة دعما لمؤسسات التدريب الإقليمية في أفريقيا، فيما يتعلق بالمواضيع التالية: '١' تصميم العينات لأغراض الدراسات الاستقصائية الزراعية؛ '٢' تجهيز ونشر البيانات الزراعية؛ '٣' الحسابات الاقتصادية المتعلقة بالزراعة؛ '٤' التعداد والدراسات الاقتصادية في مجال الزراعة. وعلاوة على ذلك، تم تنظيم دورتين تدريبيتين: إحداهما لمديري الموارد البشرية في مكاتب الإحصاءات الزراعية من أجل تحسين إجراء عمليات تقييم الاحتياجات التدريبية والأخرى للإحصائيين الوطنيين العاملين في الوكالات المسؤولة عن إنتاج الإحصاءات الزراعية لتمكينهم من إنتاج المعلومات في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها في مجالات الزراعة والتنمية والريفية والأمن الغذائي.

٤٠ - وتتقدم الأنشطة التدريبية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشكل جيد أيضا. فقد نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بالتعاون مع المعهد الإحصائي لآسيا والمحيط الهادئ، اجتماعا لشبكة تنسيق التدريب الإحصائي في آسيا والمحيط الهادئ يهدف إلى تعزيز التنسيق وتبادل المعلومات عبر مراكز التدريب الإحصائي. وأُنشئ فريق فرعي للإحصاءات الزراعية والريفية من أجل دعم تنفيذ الاستراتيجية العالمية، وتحقيقا لهذه الغاية، نظم المعهد الإحصائي حلقة العمل السادسة عن تكوين الشركاء في التدريب الإحصائي في آسيا والمحيط الهادئ: الربط الشبكي والتنسيق بين الإحصاءات الزراعية

والريفية، كما نظم اجتماعا لفريق خبراء بغية مناقشة وضع إطار مشترك للمهارات الأساسية واستحداث أدوات لتقييم احتياجات التدريب في المنطقة. ونُظمت حلقة العمل الإقليمية التالية فيما يتصل بالأنشطة المضطلع بها في إطار الاستراتيجية العالمية، بما فيها الدورة التدريبية الإقليمية عن أساليب أخذ العينات المتعلقة بإنتاج بنود البيانات الأساسية لأغراض الإحصاءات الزراعية والريفية (بالتعاون مع الهيئة المركزية للإحصاء - إحصاءات إندونيسيا).

واو - تنسيق المبادرات في مجال بناء القدرات الإحصائية تحت مظلة الاستراتيجية العالمية

٤١ - تم تنفيذ الأنشطة المضطلع بها في إطار الاستراتيجية العالمية على الصعيد العالمي في عام ٢٠١٤ بالتعاون الوثيق مع مبادرات إحصائية أخرى هي: '١' برنامج التعداد العالمي للزراعة لعام ٢٠٢٠؛ '٢' نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية الذي ترتبط أنشطته البحثية بالاستراتيجية العالمية مباشرة؛ '٣' مبادرات وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة في مجال بناء القدرات؛ '٤' مشروع إحصاءات الأرزّ الممول من اليابان في إطار الائتلاف المعني بتنمية الأرز في أفريقيا؛ '٥' الدعم المقدم من مصرف التنمية الآسيوي لخطة العمل الإقليمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٤٢ - والفاو هي وكالة الأمم المتحدة الرائدة المسؤولة عن الترويج للبرنامج العالمي للتعداد الزراعي العشري. كما أن الفاو هي حاليا بصدد الانتهاء من وضع المبادئ التوجيهية لبرنامج التعداد العالمي للزراعة لعام ٢٠٢٠، الذي يغطي الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٥. ومن السمات الرئيسية والجديدة للبرنامج صلته الوثيقة بالاستراتيجية العالمية، حيث إن التعداد الزراعي هو أحد الأركان الأساسية للاستراتيجية العالمية بوصفها مصدرا رئيسيا لمدخلات المجموعة الدنيا من البيانات الأساسية (الركيزة الأولى للاستراتيجية العالمية) ولإدماج (الركيزة الثانية) الزراعة في النظم الإحصائية الوطنية عن طريق إطار العينات الرئيسية ونظام للتعدادات والدراسات الاستقصائية الزراعية المتكاملة التي تروجها الاستراتيجية العالمية. وجرى العمل لضمان مواءمة المجموعة الدنيا من البيانات الأساسية التي أوصت بها الاستراتيجية العالمية مع أداة الدراسة الاستقصائية الزراعية والريفية المتكاملة والسمات الجديدة لبرنامج التعداد العالمي للزراعة لعام ٢٠٢٠، التي تقدم عنها تقارير منفصلة.

٤٣ - ونظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية (http://www.amis-outlook.org)، الذي أنشئ بناء على طلب وزراء الزراعة في دول مجموعة العشرين عام ٢٠١١، هو منتدى مشترك بين الوكالات يعمل على تعزيز شفافية سوق الغذاء، وتشجيع التنسيق بين الإجراءات في مجال السياسات استجابة لحالة عدم اليقين في الأسواق. ويركز هذا النظام أساسا على أربعة محاصيل ذات أهمية خاصة في أسواق الغذاء الدولية، هي القمح والذرة

والأرز وفول الصويا. ويضم النظام جميع دول مجموعة العشرين إضافة إلى إسبانيا وسبعة بلدان مدعوة. وتتمحور إدارته العامة حول أمانة النظام التي تستضيفها الفاو والفريق العالمي المعني بالمعلومات المتعلقة بأسواق الغذاء، ومنتدى الاستجابة السريعة. وتتمثل أهداف النظام في ما يلي: '١' تحسين المعلومات والتحليلات والتوقعات المتعلقة بالأسواق الزراعية على الصعيدين الوطني والدولي؛ و '٢' الإبلاغ عن الظروف غير العادية في السوق الدولية، وتعزيز قدرات الإنذار المبكر على الصعيد العالمي بشأن هذه الحركات؛ و '٣' جمع المعلومات الخاصة بالسياسات وتحليلها وتشجيع الحوار والردود، وتنسيق السياسات الدولية؛ و '٤' بناء القدرات الإحصائية في البلدان المشاركة. ويموَّل معظم أنشطة بناء القدرات الإحصائية عن طريق مشروعين من مؤسسة بيل وميليندا غيتس وحكومة اليابان، تنفذ الفاو كليهما : '١' يركز مشروع اليابان على المخزونات والإنتاج بالنسبة للأرز فقط، ويقدم الدعم إلى تايلند والفلبين؛ '٢' أما مشروع مؤسسة بيل وميليندا غيتس فيركز على المخزونات وأسعار السوق وتوقعات الإنتاج فيما يتعلق بالمحاصيل الأربعة التي يُعنى بها النظام، ويقدم الدعم إلى بنغلاديش ونيجيريا والهند. وإضافة إلى ذلك، يمول المشروع أنشطة التطوير المنهجي على الصعيد العالمي (الإحصاءات وتكنولوجيا المعلومات)، التي تتاح باعتبارها سلعا عامة. وتجري أنشطة التطوير المنهجي التي يضطلع بها البرنامج في ارتباط وثيق مع خطة البحوث في إطار الاستراتيجية العالمية، إذ يغطي مشروع النظام معظم الأنشطة المقررة أصلا في إطار إحصاءات الأسواق. ومن المجالات التي يشملها المشروع القياس المباشر لمخزونات محاصيل الحبوب، والتنبؤ بالغلال ونظم المعلومات المتعلقة بأسعار السوق. كما تموَّل تطورات محدودة في مجال تكنولوجيا المعلومات، مثل الحلول المتنقلة لجمع البيانات. ويقدم الدعم إلى الحكومات حسب احتياجاتها في تلبية الأولويات الوطنية المحددة بالاشتراك مع الفاو، ويجري إقامة أوجه تآزر مع الأنشطة ذات الصلة التي يقوم بها الشركاء الآخرون على الصعيد الوطني.

٤٤ - وأطلقت وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة مبادرة تسمى استقصاء البيانات الزراعية والريفية الأساسية تهدف إلى الإسراع بالجهود الرامية إلى تعزيز قدرة البلدان على توليد البيانات الزراعية. وتندرج هذه المبادرة في الإطار المفاهيمي والعمليات المبينة في الاستراتيجية العالمية، ولا تقضي بإنشاء عملية لتوليد البيانات إلى جانب العملية التي وضعت في الاستراتيجية. وهي تهدف إلى إيجاد مزيد من الطلب على البيانات ذات النوعية الجيدة بتوفير البيانات اللازمة، مما يدل على فوائد إتاحة البيانات ويتيح للحكومات أن تستفيد من البيانات مباشرة. وبالتالي ستتلقى البلدان الدعم لتوليد البيانات ذات الأهمية الحاسمة لإبراز الأساس المنطقي للاستراتيجية العالمية وجعلها أكثر إقناعا. ومن المقرر تنفيذ دورة أولى من

المشروع في الفترة ٢٠١٥-٢٠٢١ تشمل ٨ بلدان. وتهدف الاستراتيجية العالمية، بوصفها إحدى السمات الأساسية لاستحداث أساليب فعالة من حيث التكلفة، إلى بناء نهج متكامل للدراسات الاستقصائية المنتظمة (مثل الدراسات الاستقصائية الزراعية والريفية المتكاملة) لمساعدة البلدان على جمع المجموعة الدنيا من البيانات الأساسية المتعلقة بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وعلى هذا النحو، فإن هذه الدراسات الاستقصائية تسهم مباشرة في مباردة استقصاء البيانات الزراعية والريفية الأساسية ويمكن أن يكون خيارا جيدا كمنهجيةٍ وأداةٍ للدراسات الاستقصائية المتكاملة يمكن أن تستخدمها البلدان في إطار هذه الدراسات الاستقصائية.

٤٥ - ويهدف مشروع الفاو ”تعزيز الإحصاءات الزراعية والمعلومات المتعلقة بالأمن الغذائي في بلدان (الائتلاف المعني بتنمية الأرز في أفريقيا) عن طريق التعاون بين بلدان الجنوب للفترة ٢٠١٣-٢٠١٨“، الذي تموله اليابان، إلى تنفيذ وزيادة تطوير الاستراتيجيات الوطنية لتنمية زراعة الأرز التي أعدتها أو تعدها البلدان، بتحسين الإحصاءات الزراعية، لا سيما البيانات المتعلقة بإنتاج الأرز. وسيسمح المشروع بتحديد الأساليب الإحصائية المناسبة المنفذة في بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا، واختبار مدى ملاءمتها لمجموعة مختارة من بلدان الائتلاف، وإجراء أنشطة لتنمية قدرات المؤسسات المحلية من خلال التدريب داخل البلدان وحلقات العمل الإقليمية في مجال تصميم الدراسات الاستقصائية الميدانية وتنفيذها والإشراف عليها باستخدام الأساليب المختارة. وتشارك تسعة بلدان في المشروع والعمل جارٍ على تنفيذه. ومن المقرر عقد حلقة عمل إقليمية في الربع الأول من عام ٢٠١٥ لتقييم نتائج المرحلة السابقة للاختبار ومناقشة سبل المضي قدما مع البلدان المختارة. ويعمل المكتب العالمي على نحو وثيق مع إدارة الائتلاف لكفالة إمكانية نشر التطويرات المنهجية عن طريق الاستراتيجية العالمية وإتاحتها لعدد كبير من البلدان، من خلال إصدار منشورات مشتركة إذا أمكن.

٤٦ - وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ساهم مصرف التنمية الآسيوي عام ٢٠١٤ بتمويله الخاص في تنفيذ الاستراتيجية العالمية عن طريق مشروع ”تحسين الإحصاءات الزراعية والريفية من أجل تحقيق الأمن الغذائي“ في بلدان مختلفة. وأجريت دراسات منهجية في بوتان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (مقارنة المصادر الحالية للإحصاءات الزراعية)، والفلبين (استخدام نظام المعلومات المتعلقة بالأراضي الزراعية)، وفييت نام (تصميم استقصاء الماشية)؛ وجرى اختبار أساليب مبتكرة لجمع البيانات في مجال إحصاءات الأرز باستخدام الصور الرادارية والبصرية (في تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والفلبين وفييت نام) وتم توفير

التدريب الإحصائي في بوتان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفييت نام. وكل هذه التجارب مفيدة وتشكل إسهامات مباشرة في عنصر البحث من الاستراتيجية العالمية. ومن المتوقع إقامة أوجه تآزر أوثق مع مصرف التنمية الآسيوي خلال عام ٢٠١٥.

٤٧ - وعلاوة على ذلك، ساهم المكتب العالمي في إقامة أوجه التآزر بين الاستراتيجية العالمية وعمليات البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا. والأهداف الرئيسية للبرنامج هي مساعدة البلدان على التوصل إلى مسار أعلى للنمو الاقتصادي من خلال تنمية مستندة إلى الزراعة، والقضاء على الجوع والحد من الفقر عن طريق الزراعة بزيادة الاستثمار العام في الزراعة وزيادة الإنتاجية الزراعية. والبرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا هو البرنامج الزراعي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وهي بدورها برنامج تابع للاتحاد الأفريقي منذ عام ٢٠٠٣. وتتولى الجماعات الاقتصادية الإقليمية والبلدان تنفيذ البرنامج بدعم من مفوضية الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وهو يتجسد في خطط الاستثمار الوطنية في مجالي الزراعة والأمن الغذائي. ووضع ٢٨ بلدا هذه الخطط؛ غير أن إحدى المسائل الرئيسية المتعلقة بإطار الرصد والتقييم للبرنامج هي الافتقار إلى بيانات ذات نوعية جيدة لقياس التقدم المحرز وأثر السياسات المعمول بها. وجدد إعلان مالابو الصادر مؤخرا عن رؤساء الدول في حزيران/يونيه ٢٠١٤ الالتزام بالمبادئ والقيم الرئيسية، وبخاصة بالمساءلة المتبادلة عن الإجراءات والنتائج. وأنشئت فرقة عمل لاستعراض إطار نتائج البرنامج ووضع استراتيجية لتنفيذ إعلان مالابو. وكان المكتب العالمي عضوا في فرقة العمل، وكان أحد مجالات العمل الاستراتيجية المقترحة يرتبط مباشرة بتعزيز القدرات الوطنية على إنتاج البيانات اللازمة لتخطيط البرنامج وإدارته ورصده. وسيشكل ذلك فرصة لضمان إدراج تطوير النظام الإحصائي الزراعي مباشرة في تصميم الجيل التالي من خطط الاستثمار الوطنية، وإتاحة تمويل النظم الإحصائية الوطنية عن طريق تمويل السياسات الإنمائية. وتقرَّر الاضطلاع بأنشطة مختلفة يشارك فيها الشركاء المنفذون في البرنامج الشامل، والمكتب العالمي والشركاء المنفذون في الاستراتيجية العالمية في أفريقيا لضمان أوجه التآزر بين الاستراتيجية العالمية وعمليات البرنامج الشامل كإجراء تقييم للخطط الحالية، ورسم خريطة لمؤشرات الإطار الجديد لنتائج البرنامج الشامل بالمجموعة الدنيا من البيانات الأساسية، وإعداد المبادئ التوجيهية لإدماج البعد الإحصائي في الخطط، وبدء تطبيق المبادئ التوجيهية في مجموعة من البلدان الرائدة وتوفير المساعدة التقنية والتدريب.

زاي - التمويل

٤٨ - تستهدف خطة عمل الاستراتيجية العالمية ما مجموعه ٩٠ من البلدان النامية، ويتطلب تنفيذها ٨٣ مليون دولار. وتمت تعبئة ما مجموعه ٤٥ مليون دولار حتى الآن بفضل مساهمة إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة ومؤسسة بيل وميليندا غيتس والتعاون الإيطالي.

٤٩ - وفي أعقاب جهود توعية مكثفة بادر بها المكتب العالمي، قدم مصرف التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا مبلغ ١٠ ملايين دولار إلى المفوضية الأوروبية لتغطية العجز في تمويل الصندوق الاستئماني العالمي في أفريقيا. ويُتوقع إبرام مذكرة تفاهم مع المفوضية الأوروبية.

٥٠ - وقامت اللجنة الإحصائية المشتركة بين دول رابطة الدول المستقلة بوضع اقتراح مشروع لمواءمة الإحصاءات في بلدان الرابطة وتلقت تمويلا قدره ٥٠٠ ٠٠٠ دولار من البنك الدولي. وتم تصميم المشروع ضمن الإطار العام للاستراتيجية العالمية وهو سيسهم بالتالي في تحقيق الأهداف العامة للاستراتيجية العالمية.

٥١ - كما قدم مصرف التنمية للبلدان الأمريكية منحة يبلغ مجموعها ١ ١٥٠ ٠٠٠ دولار لتنفيذ أنشطة مشروع ”وضع منهجية لتنفيذ النظم الإحصائية الزراعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي“. ويندرج هذا المشروع أيضا في إطار الاستراتيجية العالمية.

حاء - الطريق إلى الأمام والأولويات لعام ٢٠١٥

٥٢ - على مستوى المكتب العالمي، ستركز الأنشطة المقررة لعام ٢٠١٥ على ما يلي: ’١‘ تعزيز آليات التنسيق بين المكتب العالمي والشركاء المنفذين على المستوى الإقليمي؛ ’٢‘ تنفيذ الإطار الجديد للرصد والتقييم؛ ’٣‘ إجراء تقييم تنفيذ الاستراتيجية العالمية في منتصف المدة؛ ’٤‘ توسيع نطاق التقارير السردية السنوية بحيث تشمل المبادرات الرامية إلى تعزيز القدرات الإحصائية، وبالتالي تعزيز آليات التنسيق بين مختلف المبادرات؛ ’٥‘ تحديد أولويات أنشطة البحث وفقا للاحتياجات الملحة والناشئة التي تعرب عنها البلدان، وإجراء اختبارات تجريبية في الميدان؛ ’٦‘ إعداد ما مجموعه ٥٠ منشورا (مبادئ توجيهية وتقارير تقنية ومواد تدريبية)، يمكن استخدامها بسرعة في المناطق والبلدان؛ ’٧‘ ضمان نقل المعرفة بالأساليب الجديدة الفعالة من حيث التكلفة، على نحو مناسب إلى المناطق والبلدان عن طريق التدريب المناسب والنشر على النحو المناسب؛ ’٨‘ تعبئة الموارد لصالح المناطق التي تعاني نقصا في التمويل (أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ورابطة الدول المستقلة، والشرق

الأدنى)، والمكتب العالمي ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ بدعم مؤتمرات الجهات المانحة الإقليمية أو العالمية؛ '٩' المساهمة في تعبئة الموارد على الصعيد القطري لضمان تمويل الخطط الاستراتيجية للإحصاءات الزراعية والريفية بشكل مستدام؛ و '١٠' ضمان مواءمة عمليات الاستراتيجية العالمية والبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، وإسهامها في استمرار توفير بيانات جيدة النوعية، وذلك بالتعاون مع شركاء التنفيذ في أفريقيا.

٥٣ - وفي أفريقيا، ستركز الأنشطة المقررة لعام ٢٠١٥ على ما يلي '١' استكمال الدعم لوضع الخطط الاستراتيجية للإحصاءات الزراعية والريفية في البلدان التي بدأت هذه العملية في عام ٢٠١٤، والشروع فيها في البلدان الجديدة ذات الأولوية، وهي بوتسوانا، وبوركينا فاسو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، ورواندا، وغامبيا، ومدغشقر، والنيجر، ونيجيريا؛ '٢' تقديم المساعدة التقنية وفقا للأولويات التي تعرب عنها الدول، ومراعاة توافر المنهجيات الفعالة من حيث التكلفة؛ '٣' مواءمة إطار نتائج البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا مع الحد الأدنى من البيانات الأساسية للاستراتيجية العالمية، وتقديم الدعم للبلدان في دمج العنصر الإحصائي في خطط الاستثمار الزراعي الوطنية؛ '٤' ضمان إدراج احتياجات التدريب في الخطط الاستراتيجية للإحصاءات الزراعية والريفية؛ '٥' البدء في رفع مستوى قدرات مراكز التدريب الإقليمية؛ '٦' الاستمرار في تقديم المنح الدراسية للدراسات الطويلة الأجل؛ '٧' تنفيذ إطار الرصد والتقييم؛ و '٨' ضمان تنسيق الأنشطة مع المكتب العالمي والمناطق الأخرى.

٥٤ - وفي آسيا، ستركز الأنشطة المقررة لعام ٢٠١٥ على '١' وضع اللمسات الأخيرة على التقييمات القطرية المتعمقة في إندونيسيا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وفيجي؛ وبدء هذه العملية في جورجيا وميانمار، وفي البلدان الجديدة ذات الأولوية، وهي أفغانستان، وبابوا غينيا الجديدة، وباكستان، وفييت نام، وكمبوديا؛ ووضع برنامج مخصص لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة في المحيط الهادئ بالتعاون مع أمانة جماعة المحيط الهادئ؛ '٢' وضع الخطط الاستراتيجية للإحصاءات الزراعية والريفية في البلدان التي أكملت عملية التقييمات القطرية المتعمقة؛ '٣' مد البلدان بالمساعدة التقنية في المواضيع ذات الأولوية التي وردت في مقترحاتها؛ '٤' ضمان إدراج احتياجات التدريب في الخطط القطاعية؛ '٥' تعزيز قدرات مؤسسات التدريب الوطنية والإقليمية؛ '٦' وضع مناهج وخطط دراسية ومواد تعليمية إلكترونية موحدة؛ '٧' استكمال الأنشطة المنجزة تحت مسؤولية مصرف التنمية الآسيوي دعماً للبلدان؛ '٨' تنفيذ إطار الرصد والتقييم؛ و '٩' ضمان تنسيق الأنشطة مع المكتب العالمي والمناطق الأخرى.

٥٥ - وفي المناطق الثلاث الأخرى (أمريكا اللاتينية، والشرق الأدنى، ورابطة الدول المستقلة)، ستعطى الأولوية لـ '١' وضع اللمسات الأخيرة على خطط العمل الإقليمية؛ '٢' تعبئة الموارد الكافية؛ و '٣' تنفيذ الأنشطة التي تسهم في تحقيق أهداف الاستراتيجية العالمية ولكن غير الممولة من الصندوق الاستئماني العالمي.

ثالثا - موجز أنشطة فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الزراعية والريفية: تحسين بيانات الاستهلاك الغذائي في الدراسات الاستقصائية عن مداخيل ونفقات الأسر المعيشية

٥٦ - أيدت اللجنة الإحصائية في دورتها الثالثة والأربعين إنشاء فريق خبراء مشترك بين الوكالات معني بالإحصاءات الزراعية والريفية، مكلَّف بتيسير وضع معايير إحصائية دولية جديدة في مجالات الأمن الغذائي، والزراعة المستدامة، والتنمية الريفية، وكذلك بتقديم التوجيه للمكتب العالمي في تنفيذ برنامج بحوث الاستراتيجية العالمية[(١)].

٥٧ - وبالتشاور مع الشعبة الإحصائية، دعت الفاو مجموعة مختارة من البلدان والمنظمات الدولية إلى الانضمام إلى الفريق. وتم تحديد الأعضاء المدعوين على أساس الولايات المنوطة بهم ومشاركتهم الفعالة في الأعمال المنهجية السابقة في مجالات إحصاءات الأمن الغذائي والإحصاءات الزراعية والريفية. وتم إيلاء الاعتبار الواجب أيضا لإبقاء حجم الفريق في حدود معقولة، مع ضمان التمثيل الكافي والمتوازن لمختلف مناطق العالم. ومع ذلك، فإن عضوية الفريق قابلة للتعديل، والبلدان والمنظمات المهتمة مدعوة للتعبير عن ذلك إلى أمانة الفريق، التي تستضيفها شعبةُ الإحصاءات بالفاو.

٥٨ - وأُضفي الطابع الرسمي على اختصاصات فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الزراعية والريفية وترتيبات عمله وعضويته الحالية في اجتماع عقد في نيويورك في شباط/فبراير ٢٠١٥، وسيتم الإعلان عنها عن طريق نشرها على المواقع الشبكية للاستراتيجية العالمية ولشعبة الإحصاءات بالفاو.

٥٩ - وتشمل أهداف فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الزراعية والريفية '١' تيسير وضع معايير إحصائية دولية جديدة في مجالات الأمن الغذائي والزراعة المستدامة والتنمية الريفية؛ '٢' تيسير تنسيق وتكامل إحصاءات الأمن الغذائي والزراعة المستدامة والتنمية الريفية مع المعايير الإحصائية الدولية ذات الصلة المعتمدة في مجالات

(١) انظر E/CN.3/2012/34-E/2012/24، المقرر ١٠٤/٤٣.

إحصائية أخرى؛ '٣' إسداء المشورة إلى المكتب العالمي بشأن برنامج بحوث الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية.

٦٠ - وحتى قبل إنشاء فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الزراعية والريفية بشكل رسمي، بدأت أمانته في تنفيذ برنامج عمل لوضع مبادئ توجيهية جديدة لتحسين قياس الاستهلاك الغذائي في استقصاءات الأسر المعيشية. وعلى مدى العقدين الماضيين، شهد العالم تقدما غير مسبوق في إنتاج ونشر بيانات استهلاك وإنفاق الأسر المعيشية في البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، فإن توافر استقصاءات استهلاك وإنفاق الأسر المعيشية[٢] بشكل متزايد أدى إلى استخدام هذه الاستقصاءات بطرق لم تكن متصورة في الأصل حين تصميمها، ومنها تحليل الأمن الغذائي، وتجميع بيانات الميزانيات، والتخطيط للتدخلات التغذوية القائمة على الأغذية ورصدها، واحتياجات القطاع الخاص من المعلومات، وما إلى ذلك من أعمال البحث الأخرى.

٦١ - وأثار تعدد الأساليب وتباين جودة وتنوع الاستخدامات مخاوف متنامية في الأوساط الأكاديمية والسياسية على السواء، مما يدعو إلى اتباع نهج أكثر انتظاما في تصميم الاستقصاءات وفهم أفضل لنتائجه عندما يتعلق الأمر بقياس الاستهلاك الغذائي أو الإنفاق. وفي حين أن تنوع الأغراض يترجم بشكل طبيعي في تصاميم مختلفة، ارتبطت الزيادة الهائلة في عدد استقصاءات الأسر المعيشية في البلدان النامية بانتشار أدواتٍ وطرقٍ في جمع البيانات الغذائية لا يمكن تفسيرها على أساس أغراضها المختلفة أو الخصائص المحددة لكل بلد. وهذا في معظمه مظهر من مظاهر الافتقار إلى معايير متفق عليها عالميا لتوجيه جمع استقصاءات استهلاك الأسر المعيشية من الغذاء، وهو ما يتضح من عدم تجانس الأساليب الذي نلاحظه في نفس النوع من الاستقصاءات سواء بين البلدان أو داخل البلد الواحد عبر الزمن.

٦٢ - وقد أدت مخاوف مماثلة إلى اتخاذ مبادرات مثل قيام اللجنة المعنية بالإحصاءات الوطنية التابعة للمجلس الوطني للبحوث بإنشاء فريق خبراء استجابة لطلب من مكتب الولايات المتحدة للإحصائيات العمالية، بغرض صياغة توصيات لإعادة تصميم الدراسة

(٢) يمكن أن تتخذ الاستقصاءات التي تجمع معلومات عن استهلاك الأسر المعيشية أو إنفاقها أشكالا تختلف باختلاف أهدافها الأساسية، ومن هذه الأشكال استقصاءات ميزانيات الأسر المعيشية، أو استقصاءات الدخل والإنفاق، أو الاستقصاءات ''المتعددة الأغراض'' أو ''المتكاملة'' للأسر المعيشية، مثل استقصاءات الدراسة المتعلقة بقياس مستويات المعيشة. وهذه المجموعة من الاستقصاءات، التي غالبا ما تمثل واقع الحال على المستوى الوطني، يشار إليها هنا بوصفها استقصاءات استهلاك الأسر المعيشية وإنفاقها.

الاستقصائية لإنفاق المستهلكين في الولايات المتحدة[٣] ومؤتمر عام ٢٠١١ حول البحوث المتعلقة بالدخل والثروة برعاية المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية، مع التركيز على تحسين قياس إنفاق المستهلكين. وفي البلدان النامية أُجريت حفنة من الدراسات لتحليل تأثير جوانب معينة من تصميم الاستقصاءات على قياسات الإنفاق الإجمالي والفقر وعدم المساواة. ولم تركز على الغذاء بشكل واضح إلا قلة قليلة من تلك الدراسات، فقد انصب الاهتمام في البحوث المتوافرة بشكل حصري تقريبا على متوسط الإنفاق وبعض قياسات الفقر أو عدم المساواة. ومع ذلك، لا يُفهم تأثير تصميم الاستقصاءات على الجوانب الرئيسية المحددة للأمن الغذائي وتحليل التغذية فهما جيدا، وكما ذُكر آنفا، هناك اهتمام متزايد باستخدام البيانات لتحليل أبعاد الرفاه الأخرى، مثل الأمن الغذائي والصحة والتغذية.

٦٣ - وتلبية لهذه الحاجة، أجرت الفاو والشبكة الدولية لاستقصاءات الأسر المعيشية، والبنك الدولي دراسة حول تحسين أهمية وموثوقية بيانات الأغذية المستمدّة من الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالاستهلاك والإنفاق على مستوى الأسر المعيشية[٤]، وقُدمت هذه الدراسة في ندوة نظمت خلال الدورة الخامسة والأربعين للجنة الإحصائية. وقد أدى ذلك إلى إنشاء فريق عامل تقني معني بتحسين جدوى وموثوقية بيانات الأغذية المستفاة من الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالاستهلاك والإنفاق على مستوى الأسر المعيشية.

٦٤ - ويضم هذا الفريق العامل خبراء في الإحصاء والاقتصاد والتغذية من الوكالات والمؤسسات البحثية الوطنية والدولية لتعزيز التبادلات فيما بين التخصصات بغية الاستفادة من نقاط قوة كل منها. واجتمع الفريق العامل التقني مرتين في عام ٢٠١٤، مرة عن طريق التداول بالفيديو، ومرة بالحضور شخصيا في حلقة عمل دولية استضافتها الفاو في روما يومي ٦ و ٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وكان الهدف من ذلك الاجتماع مناقشة كيفية تأثير تصاميم الاستقصاءات والاستبيانات المختلفة على جودة البيانات المتعلقة بالحصول على الأغذية واستهلاكها، وأفضل الممارسات التي يمكن أن يوصى بها لضمان الاستخدامات المختلفة لهذه البيانات.

---

(٣) المجلس الوطني للبحوث، "Measuring What We Spend: Toward a New Consumer Expenditure Survey"، Don A. Dillman and Carol C. House, eds. (The National Academies Press, 2013, Washington D.C.)، متاح في www.nap.edu/catalog/13520/measuring-what-we-spend-toward-a-new-consumer-expenditure-survey.

(٤) انظر www.ihsn.org/home/sites/default/files/resources/HCES%20food%20data%20assessment%20report_DRAFT_V8_25_02_14.pdf.

٦٥ - وكان من نتائج الاجتماع وضع برنامج بحثي منسق لتطوير معايير دولية لقياس الاستهلاك الغذائي في الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية، والتحقق من صحة تلك المعايير والتشجيع على اعتمادها. وتم اختيار خمسة مجالات ذات أولوية للعمل المنهجي هي '١' قياس الحصول على الأغذية أو استهلاكها؛ '٢' قياس الاستهلاك الأسري أو الاستهلاك الفردي؛ '٣' اختيار فترة التذكر المناسبة؛ '٤' تحديد طول ودقة قائمة الأغذية؛ '٥' جمع بيانات عن الأغذية المستهلكة خارج البيت. وستقوم استراتيجية البحث على أسس استعراض الأدلة الموجودة وتوحيدها، وإجراء تحليل جديد للبيانات الموجودة المستقاة من الاستقصاءات، والقيام بعمليات للتحقق من صحة المنهجية المتبعة قد تتطلب جمع بيانات جديدة.

٦٦ - ويرمي برنامج عمل الفريق العامل التقني إلى صياغة مبادئ توجيهية يتم اختبارها تجريبيا لينا قشها فريق الخبراء المشترك بين الوكالات، تمهيدا لتقديمها إلى اللجنة الإحصائية. وستشكل هذه المبادئ التوجيهية الجديدة الأساس لوضع برنامج لتحسين قدرات البلدان على جمع بيانات استهلاك الأغذية في استقصاءات الأسر المعيشية.

رابعا - برنامج الفاو للتعداد العالمي للزراعة لعام ٢٠٢٠

ألف - مقدمة

٦٧ - الفاو هي وكالة الأمم المتحدة الرائدة المسؤولة عن الترويج لبرنامج التعداد العالمي للزراعة الذي ينفذ كل عشر سنوات، في جميع أنحاء العالم. وحتى تاريخه، أجريت تسع جولات عشرية للبرنامج في العالم منذ ثلاثينات القرن الماضي، حيث كانت في أول الأمر تحت رعاية المعهد الدولي للزراعة، لتصبح بعد ذلك، منذ خمسينات القرن الماضي، تحت مسؤولية الفاو.

٦٨ - وتستعرض الفاو كل عشر سنوات تجارب البلدان في التعداد والدروس المستفادة منها، ثم تعد مبادئ توجيهية منقحة للتعداد، مع تحسين منهجياته، وتقوم بنشرها وتوزيعها. وتعكف الفاو في الوقت الحاضر على إعداد المبادئ التوجيهية لبرنامج التعداد العالمي للزراعة لعام ٢٠٢٠، الذي سيغطي الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٥.

٦٩ - وقد وُضع تصور لبرنامج التعداد العالمي للزراعة لعام ٢٠٢٠ في مجلدين من أجل الفصل بوضوح بين جانبين متميزين من التعداد: ويتناول المجلد الأول، المعنون ''البرنامج والتعاريف والمفاهيم''، الجوانب المنهجية والمفاهيمية لتعداد الزراعة. أما المجلد الثاني، المعنون

''الجوانب التشغيلية''، فسيتضمن التفاصيل العملية المتعلقة بالخطوات المتبعة في إجراء تعداد زراعي على أرض الواقع، وهو طبعة منقحة ومحدَّثة من الدليل المعنون ''إجراء التعدادات والاستقصاءات الزراعية''، الذي صدر في عام ١٩٩٥.

٧٠ - واستُند في إعداد مشروع المجلد الأول من المبادئ التوجيهية للتعداد العالمي للزراعة لعام ٢٠٢٠ إلى استعراض لتجارب البلدان في إطار جولة البرنامج لعام ٢٠١٠، وإلى مشاورات مكثفة مع البلدان والخبراء العالميين والإقليميين، لتحديد الاحتياجات الجديدة والناشئة. واستفاد مشروع المجلد أيضا من التعليقات التي أدلت بها السلطات المعنية بالتعداد في البلدان، والشركاء في التنمية، وخبراء دوليون آخرون خلال حلقة عمل دولية عقدت في مقر الفاو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

٧١ - ويجري العمل الآن على تعميم المشروع الحالي للمجلد الأول بغية إجراء مشاورة عالمية جديدة ونهائية تحت رعاية اللجنة الإحصائية، لا بمشاركة وزارات الزراعة بل المكاتب الإحصائية الوطنية أيضا، بما يتيح الاطلاع على هذه الوثيقة على نطاق أوسع وتلقي مجموعة أوسع من الأصداء بشأنها. ومن المتوقع أن يخضع المجلد الثاني أيضا في نهاية عام ٢٠١٥ للعملية التشاورية نفسها. وسيقدَّم بعد ذلك مشروع محدَّث للمجلدين، يتضمن الأصداء والتعليقات، في الدورة السابعة والأربعين للجنة الإحصائية في عام ٢٠١٦، تمهيدا لإقرارهما إذا أمكن.

باء - السمات الرئيسية لبرنامج التعداد العالمي للزراعة لعام ٢٠٢٠

٧٢ - إحدى السمات الجديدة الرئيسية للبرنامج الجديد هي صلته الوثيقة بالاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية. والقصد من التعداد الزراعي هو أن يكون مصدرا رئيسيا للمجموعة الدنيا للبيانات الأساسية للاستراتيجية العالمية (الركيزة الأولى) وهاماً لإدماج الزراعة في النظام الإحصائي الوطني عن طريق إطار رئيسي لأخذ العينات ونظام متكامل للدراسات الاستقصائية (الركيزة الثانية).

٧٣ - ويسلم البرنامج الجديد بأن البلدان تستخدم أساليب منهجية تختلف باختلاف ظروفها، ومستوياتها الإنمائية واحتياجاتها. وفي ضوء ذلك، يعرض برنامج التعداد العالمي للزراعة لعام ٢٠٢٠ مزايا وعيوب أكثر نهجين تقليديين للتعداد شيوعا؛ وهما النهج التقليدي، الذي ما زال يُستخدم على نطاق واسع، والنهج النموذجي الذي أُدخل في جولة التعداد السابقة باعتباره نهجا فعالاً من حيث التكلفة لجمع طائفة أوسع نطاقاً من البيانات.

٧٤ - ويؤكد برنامج التعداد العالمي للزراعة لعام ٢٠٢٠ أيضاً على دمج التعداد الزراعي في نظام متكامل للدراسات الاستقصائية الزراعية. ويجوز للبلدان التي لديها نظام راسخ للدراسات الاستقصائية الزراعية أن تتبع النهج التقليدي للتعداد باعتباره إطاراً لبرنامج الدراسة الاستقصائية الزراعية العادية، مع أن البلدان التي ليس لديها نظام من هذا القبيل قد تجد من الأنسب اتباع نهج نموذجي كخطوة أولى نحو وضع نظام متكامل للدراسات الاستقصائية.

٧٥ - والسمة الجديدة لبرنامج التعداد العالمي للزراعة لعام ٢٠٢٠ هي إعادة العمل بمفهوم البنود ''الأساسية''، والتمييز الواضح بين البنود ''الأساسية'' والبنود ''الإطارية''. ويقترح بأن تجمع كل البلدان البنود الأساسية بصرف النظر عن النهج المتبع إزاء تعدادها الزراعي، الذي يمكن أن يكون تقليدياً أو نموذجياً. والغرض تحديداً من البنود الإطارية هو إدراجها في النموذج الأساسي للتعداد باتباع النهج النموذجي لتقديم بيانات لأطر الوحدات التكميلية. وبالإضافة إلى البنود الأساسية والإطارية، يتضمن برنامج التعداد بنودا أخرى يشار إليها بـ ''البنود الإضافية''، الغرض منها تمكين البلدان من جمع بيانات أكثر تعمقا (تكميلية) عن مواضيع محددة لتلبية الاحتياجات من البيانات التي يعرب عنها المستخدمون.

٧٦ - والسمة الأخرى للمبادئ التوجيهية لبرنامج التعداد العالمي للزراعة لعام ٢٠٢٠ هي زيادة التركيز على استخدام تكنولوجيا المعلومات في جمع البيانات ومعالجتها ونشرها. ويفضي الاستخدام المتزايد للتكنولوجيا في عمليات التعداد والدراسات الاستقصائية إلى زيادة أوجه الكفاءة الهامة وتضييق الفجوة الزمنية القائمة بين جمع البيانات وتحليل البيانات إلى حد كبير. ويشمل ذلك اللجوء إلى إجراء مقابلات شخصية بمساعدة الحاسوب واتباع أساليب لجمع بيانات قائمة على شبكة الإنترنت وإعداد مراجع جغرافية. وبالمثل، فقد أتاح استخدام النواتج التفاعلية والبيانات المتاحة على الشبكة (الجداول والرسوم البيانية والخرائط) وكذلك الاطلاع على البيانات المتناهية الصغر المغفَلة فرصا جديدة لنشر التعدادات. وتدعم أدوات النشر الجديدة والسهلة الاستخدام عملية اتخاذ القرارات المستنيرة، وتطلق الإبداع التحليلي للمستعملين، وتضمن قدراً أكبر من الاستدامة للإحصاءات الزراعية ودمجها في النظام الإحصائي الوطني الأوسع نطاقاً.

٧٧ - ويحتفظ البرنامج بالسمات الرئيسية الثلاث التي قدمت في البرنامج السابق. أولا، يؤكد على التكامل بين تعداد السكان والمساكن وبين الزراعة. وترد تفاصيل أخرى عن التكامل بين هاتين العمليتين الإحصائيتين في منشور مشترك تصدره الفاو وصندوق الأمم المتحدة للسكان. ثانيا، لا تزال إمكانية جمع البيانات على مستوى المجتمع متاحة للبرنامج

نظراً للطلب الشديد على هذا النوع من البيانات ولاستخدامها المتزايد مقارنة بالتكاليف الهامشية في الميدان. وتجمع البيانات على صعيد المجتمع المحلي بهدف بناء قاعدة معلومات عن الهياكل الأساسية والخدمات المتاحة لوحدات الإنتاج الزراعي. ثالثا، يتواصل تعزيز التوصية بجمع بيانات مصنفة حسب نوع الجنس في التعداد السكاني مع توسيع نطاق قائمة المتغيرات لتيسير تحليل مساهمة المرأة في الأنشطة الزراعية.

٧٨ - وسيجري الإبقاء على المفاهيم والتعاريف الرئيسية. ولا تزال الوحدة الإحصائية للتعداد الزراعي هي وحدة الإنتاج الزراعي التي تُعرَّف كما عُرّفت في البرنامج السابق. والمفهومان المقدمان في برنامج التعداد السكاني لعام ٢٠١٠ - الوحدة الفرعية للإنتاج الزراعي والشريك في إدارة وحدة الإنتاج الزراعي - قد حذفا نظرا لتنقيح النهج المتبع لتقييم دور أفراد الأسر المعيشية في إدارة وحدة الإنتاج الزراعي، ولا سيما النساء. وعلاوة على ذلك، أُعيد تعريف الغابات أو الأراضي الحرجية الأخرى من أجل مواءمتها مع الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية الاقتصادية الذي اعتمدته اللجنة الإحصائية في عام ٢٠١٢ وحُدثت تعاريف العمالة كي تتسق مع ما أقرته منظمة العمل الدولية (٢٠١٣).

جيم - التغييرات الرئيسية في برنامج التعداد العالمي للزراعة لعام ٢٠٢٠ المتعلقة بمحتوى البيانات والتصنيفات

٧٩ - أُدرج عدد من البنود الجديدة في برنامج التعداد الزراعي. بعضها جديد، وبعضها أعيد إدراجه والبعض الآخر كناية عن عناصر بنودٍ قائمة. وعلى وجه أدق، هذه البنود هي '١' تحديد المزرعة وخصائصها العامة: المسؤول عن وحدة الإنتاج الزراعي (بند أعيد إدخاله)؛ ووجود مدير متعاقد (بند أعيد إدخاله)؛ وجنس المدير المتعاقد؛ وعمر المدير المتعاقد؛ '٢' الري: المساحة المروية (عنصر)؛ والمساحة المجهزة للري بنظام قابل للعمل؛ '٣' المحاصيل: وجود بيوت زراعة بلاستيكية (عنصر)؛ ووجود أرض تنتج المحاصيل تحت غطاء واقٍ (عنصر)؛ '٤' الثروة الحيوانية: عدد إناث الحيوانات المنجبة (عنصر)؛ '٥' الممارسات الزراعية: استخدام المحاصيل المعدلة وراثيا (عنصر)؛ ونمط ممارسات الحراثة؛ ووجود زراعة تحفظ الموارد؛ ووجود ممارسات لحفظ التربة؛ '٦' الممارسات الديموغرافية والاجتماعية: توفير التعليم/التدريب في المجال الزراعي لأصحاب وحدة الإنتاج الزراعي؛ '٧' العمل: معرفة ما إذا كان العمل في وحدة الإنتاج الزراعي هو النشاط الرئيسي؛ '٨' توزيع صنع القرار والملكية داخل الأسرة المعيشية: جنس أفراد الأسر المعيشية الذين يتخذون قرارات إدارية؛ تصنيف مناطق المحاصيل بحسب جنس الشخص المسؤول عن إدارتها؛ وعدد رؤوس الماشية بحسب جنس الشخص المسؤول عن إدارتها؛ ومساحة الأرض

المملوكة بحسب جنس المالك؛ وعدد رؤوس الماشية المملوكة بحسب جنس المالك؛ '٩' الأمن الغذائي للأسرة المعيشية: حجم المعاناة من انعدام الأمن الغذائي؛ '١٣' مصائد الأسماك: موضوع جديد كلياً؛ '١٤' انبعاثات غازات الدفيئة: موضوع جديد كلياً؛ و '١٥' وبيانات على مستوى المجتمع المحلي: منطقة مشتركة في مجتمع محلي واقعة تحت سطح الماء تستخدم لتربية الأحياء المائية.

٨٠ - وقد تم تعديل عدة بنود من برنامج عام ٢٠١٠ في برنامج عام ٢٠٢٠، ومنها: '١' التحديد: تم بسهولة تجميع عدد من البنود الموجودة والمتصلة بتحديد نوع وحدة الإنتاج الزراعي ومكانها في هذا الموضوع؛ '٢' الأرض: عُدل البند المعنون ''أنماط حيازة الأراضي في وحدة الإنتاج الزراعي'' ليُصبح ''منطقة وحدة الإنتاج الزراعي وفق أنماط حيازة الأراضي''؛ '٣' العمل: عدل البند ''حالة النشاط'' ليصبح ''وضع القوى العاملة''، تمشيا مع تعابير منظمة العمل الدولية؛ '٤' الحراجة: البند ''وجود الغابات وغيرها من الأراضي الحرجية في وحدة الإنتاج الزراعي'' ليصبح ''وجود الأراضي الحرجية في وحدة الإنتاج الزراعي''؛ وعُدل البند ''استخدام منطقة الغابات وغيرها من الأراضي الحرجية باعتباره استخداماً رئيسياً أو ثانوياً للأرض'' ليصبح ''منطقة الأراضي الحرجية'' تمشيا مع نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية.

٨١ - وحذفت عدة بنود واردة في برنامج التعداد العالمي للزراعة لعام ٢٠١٠ من برنامج عام ٢٠٢٠، هي: '١' الممارسات الزراعية: استُبدل البند المعنون ''اللجوء إلى ممارسات زراعية سليمة'' بتفصيل لبنود تتعلق بالممارسات الزراعية المستدامة (انظر البنود الجديدة أعلاه)؛ '٢' الممارسات الديمغرافية والاجتماعية: معرفة ما إذا كانت وحدة الإنتاج الزراعي تشكل جزءا من الأسرة المعيشية الزراعية؛ '٣' العمل (سابقا ''العمل الزراعي''): البندان ''شغل وظيفة رئيسية'' و ''الفترة الزمنية التي استغرقها العمل في الوظيفة الرئيسية''؛ '٤' توزيع القرارات والملكية داخل الأسر المعيشية (سابقا ''إدارة وحدة الإنتاج الزراعي''): تحديد الوحدة الفرعية للإنتاج الزراعي؛ وتحديد الشريك في إدارة وحدة الإنتاج الزراعي؛ جنس الشريك في إدارة وحدة الإنتاج الزراعي؛ وعمر الشريك في إدارة وحدة الإنتاج الزراعي؛ ومنطقة المحاصيل التي تجري إدارتها حسب كل فئة من المحاصيل؛ وعدد رؤوس الماشية التي تدار حسب كل صنف من أصناف الماشية. وقد استُعيض عن هذه البنود بنهج محسن لتقييم توزيع القرارات والملكية داخل الأسرة المعيشية (انظر البنود الجديدة أعلاه)، '٥' والأمن الغذائي للأسرة المعيشية: البنود الفرعية المتعلقة بالأمن الغذائي: ما إذا كان باستطاعة أفراد الأسرة المعيشية الحصول على الطعام الذي يتناولونه عادةً في أي وقت من

الأوقات؛ والأشهر التي حدث فيها نقص غذائي؛ وأسباب حدوث النقص الغذائي؛ وكيف تأثرت الأنماط الغذائية للأسرة المعيشية من جراء نقص الأغذية؛ وما هي الخطوات التي اتخذت للتخفيف من النقص الغذائي؛ وكذلك البنود التي تخشى تبين ما إذا كانت الأسرة المعيشية تخشى حدوث نقصا في الأغذية؛ ووتيرة تناول مجموعة مختارة من المنتجات الغذائية بشكل طبيعي؛ وما هو الطول والوزن. وقد استُبدلت هذه البنود بنهجٍ مبتكر وضعه مشروع الفاو عنوانه ''أصوات الجياع'' لإجراء تقييم أوفى لمدى حدة انعدام الأمن الغذائي التي شهدها السكان (انظر البنود الجديدة أعلاه).

٨٢ - وفيما يلي التصنيفات الجديدة التي اعتمدت: '١' حُدِّث تصنيف استخدام الأراضي ليتسق مع الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية الذي اعتمدته اللجنة الإحصائية في عام ٢٠١٢[٥]؛ '٢' حُدث التصنيف حسب النشاط الاقتصادي ليتسق مع التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (التنقيح ٤)[٦]؛ '٣' حُدثت تصنيفات المحاصيل والماشية لتتسق مع الإصدار ٢-١ الموسع للتصنيف المركزي للمنتجات[٧]؛ '٤' وحُدث تصنيف الآلات والمعدات بالاستناد إلى طبعة عام ٢٠١٢ للنظام المنسق لتوصيف السلع الأساسية وترقيمها[٨].

خامساً - نقاط للمناقشة

٣٨ - اللجنة مدعوة للقيام بما يلي:

(أ) التعليق على التقدم المحرز وإسداء التوجيه بشأن التطورات المسجلة في تنفيذ الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية؛

(ب) الطلب إلى البلدان والشركاء في الموارد والجهات المانحة الأخرى أن تقدم مزيدا من الدعم لتنفيذ الاستراتيجية العالمية وتعبئة الموارد اللازمة لسد الثغرات في التمويل؛

---

(٥) انظر http://unstats.un.org/unsd/envaccounting/seeaRev/SEEA_CF_Final_en.pdf.

(٦) انظر http://unstats.un.org/unsd/cr/registry/isic-4.asp.

(٧) انظر http://unstats.un.org/unsd/statcom/doc13/BG-CPC-Version21.pdf.

(٨) انظر www.wcooomd.org/en/topics/nomenclature/instrument-and-tools/hs_nomenclature_2012/hs_nomenclature_table_2012.aspx.

(ج) إبداء التعليقات وتقديم مزيد من التوجيه لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الزراعية والريفية فيما يتعلق بالعمل الذي تم تنفيذه بشأن تحسين بيانات استهلاك الأغذية في الدراسات الاستقصائية عن دخل الأسرة المعيشية وإنفاقها؛

(د) وإبداء التعليقات وتقديم التوجيه للفاو بشأن إعداد مبادئ توجيهية لبرنامج التعداد العالمي للزراعة لعام ٢٠٢٠.